

التراث الثقافي كمدخل لتطوير السياحة الثقافية في سورية

فرح ريان¹، د. أيمن ديوب²، د. أمل عبد الرحمن³

¹ طالبة ماجستير، ادارة المكاتب السياحية والارشاد السياحي كلية السياحة، جامعة دمشق.

² أستاذ في ادارة الأعمال بكلية الاقتصاد ، جامعة دمشق.

³ مدرس، الآثار بكلية الآداب والعلوم الانسانية ، جامعة دمشق.

المخلص

خلال السنوات الأخيرة ازدهر تطور صناعة السياحة في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، لاعتبارها من أحد القطاعات المهمة المساهمة في النمو الاقتصادي، وهذا يتجلى من خلال توفيرها لفرص العمل، رفع الدخل القومي، وجذب العملات الصعبة، ونتيجة لذلك أصبحت دول العالم اليوم باختلاف درجات تقدمها الحضاري ونموها الاقتصادي تتسابق من أجل الجذب السياحي، وسورية اليوم تولي عناية هامة للقطاع السياحي وهذا يتجلى من خلال الجهود المبذولة لتطوير هذا القطاع وكحاولة لاستغلال ما تتميز به من موروث ثقافي ناتج عن ما خلفته العديد من الحضارات في سورية من مكتشفات أثرية ومعالم تاريخية.

وسنحاول من خلال هذه الورقة البحثية الاجابة على الإشكالية التالية: كيف يساهم الموروث الثقافي في تطوير السياحة الثقافية؟ وسيتم ذلك من خلال محاولتنا لإبراز واقع الموروث الثقافي في سورية ودوره في النهوض بالسياحة الثقافية وذلك من خلال التركيز على المكتشفات الأثرية وسياحة المعالم التاريخية والمتاحف ودورها في تطوير السياحة الثقافية، ولقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها أن الموروث الثقافي يلعب دوراً مهماً في تنمية السياحة الثقافية وهذا من خلال ما يوفره الموروث الثقافي باعتباره من أهم عناصر الجذب السياحي.

الكلمات المفتاحية: السياحة الثقافية، التراث الثقافي، المتاحف، سياحة المعالم التاريخية.

تاريخ الابداع: 2022/4/28

تاريخ القبول: 2022/6/26



حقوق النشر: جامعة دمشق - سورية،

يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب

الترخيص

CC BY-NC-SA 04

Cultural Heritage As An Entry For The Development Of Cultural Tourism In Syria

Farah Bahjat Rayani¹ , Dr. Ayman Dayoub²
Dr. Aml AbdAL-Rahman³

¹ Master's Student, Faculty of Tourism, Department of Tourism Offices Management and Tourist Guidance, Damascus University .

² Professor in the Department of Business Administration, Faculty of Economics, Damascus University

³ Lecturer in the Department of Archeology, Faculty of Arts and Humanities, Damascus University

Abstract

In recent years, the development of the tourism industry in both developed and developing countries has flourished as one of the important sectors contributing to economic growth. This is reflected in the availability of jobs, the increase in national income and the attraction of hard currency. As a result, Syria is paying great attention to the tourism sector and this is reflected in the efforts exerted to develop this sector and as an attempt to exploit its cultural heritage resulting from the legacy of many civilizations in Syria from archeological finds. Historical achievements.

In this paper we will attempt to answer the following problem: How does cultural heritage contribute to the development of cultural tourism? This will be done by trying to highlight the reality of the cultural heritage in Syria and its role in standing up for cultural tourism by focusing on archaeological discoveries and tourism of historical monuments and museums, and their role in developing cultural tourism. The study reached a number of results, the most important of which is that cultural heritage plays an important role in pushing cultural tourism to safety this is by providing cultural heritage as one of the most .

Keywords: Cultural Tourism, Cultural Heritage, Museums, Tourism Of Historical Monuments.

Received: 2022/4/28

Accepted: 2022/6/26



Copyright: Damascus University- Syria, The authors retain the copyright under a CC BY- NC-SA

المقدمة:

في الوقت الراهن قل الاهتمام بالتراث والموروث الثقافي، فالجيل الحالي أصبح لايهتم بماضيه، وهذا يتناقض مع طبيعة الإنسان فهو ليس كائن يعيش لأجل الوجود بل لأجل أن يفهم وجوده. يشمل التراث المعارف والقيم الحضارية والثقافية وطبيعة العلاقات، ولقد أثبتت الدراسات أن الابتكارات هي سبب التراث المادي والثقافي حيث أصبح دور الصناعات الحرفية اليوم مقتصرًا على المعارض الخارجية، وانخفضت الحصة السوقية لهذه الصناعات على حساب الصناعات الخارجية مع غياب المدارس والجامعات المتخصصة بالصناعات الحرفية في سورية. تطمح سورية خلال السنوات القادمة لأن يكون قطاع السياحة بصفة عامة والسياحة الثقافية بصفة خاصة هي المحرك لعجلة النمو الاقتصادي. فسورية تمتلك كل المقومات التي تؤهلها لأن تكون من أبرز الأقطاب السياحية على المستوى الاقليمي والعالمي، فالموقع الفريد لسورية وغناها بالموارد الطبيعية والتراث الثقافي يجعلها مركزاً مهماً للجذب السياحي.

الإشكالية:

تعتمد السياحة الثقافية على التراث الثقافي المادي وغير المادي، وتعدّ سورية واحدة من الدول الغنية بالموروث الثقافي، لذلك ساهمت بشكل كبير في إحياء العلاقة بين الثقافة والسياحة، من خلال تفعيل دور المواقع الأثرية، واستحداث بعض النشاطات الفنية والأدبية، كما أنّ غناها بالمواقع الأثرية والتراثية والمتاحف أكسبها مكانة مهمة على صعيد النتاج السياحي الوطني، وفضلاً عن ذلك منحها شهرة دولية متميّزة، هذا الموروث الثقافي مكنّ سورية من ولوج عالم السياحة الثقافية ليصبح حلقة مهمة ضمن الجولات السياحية للمدن العتيقة المتواجدة عبر مختلف ربوع الوطن، فهذا التنوع الثقافي من شأنه أن يسهم في تطوير القطاع السياحي، على اعتبار أنّ السياحة الثقافية هي المقوم الأساسي للسياحة من جهة، وغالباً ما يكون الدافع الأساسي لهذه السياحة هو الثقافة، من خلال زيارة المواقع الأثرية والمعالم التاريخية والمتاحف، والمشاركة في المعارض والمهرجانات، وإلى جانب المواقع الأثرية، تتوفر أيضاً معالم وتظاهرات ثقافية تُسهم بدورها في إنعاش السياحة الثقافية في سورية، وهو التراث اللامادي مما يعمل على إنجاح السياحة وتنتعش السياحة الثقافية من خلال المشاركة في المؤتمرات الدولية والمهرجانات، التي تساعد بنسبة كبيرة في الترويج للسياحة داخل الوطن.

ومن خلال هذه المعطيات نطرح الإشكالية التالية:

كيف يمكن توظيف التراث الثقافي لتطوير السياحة الثقافية في سورية؟

أهمية الدراسة:**الأهمية العلمية:**

تكمن أهمية هذا البحث من أهمية السياحة الثقافية وأهمية تطويرها لما لها أثر ايجابي على المجتمع ثقافياً واقتصادياً وتكتسب هذه الدراسة أهميتها من خلال التطورات التي شهدها قطاع السياحة خلال السنوات الأخيرة على المستوى العالمي حيث أصبحت تعرف بصناعة القرن الواحد والعشرين بالإضافة الى أهمية الحفاظ على الموروث الثقافي في سورية.

الأهمية العملية:

يقدم هذا البحث دراسة لواقع التراث الثقافي في سورية، بالإضافة الى سياحة المعالم التاريخية والمتاحف وعلاقتها بتنمية السياحة الثقافية وتضمنت الدراسة نموذج لاستثمار أحد المعالم التاريخية في فرنسا كمتحف ودوره في تنشيط السياحة مع دراسة نموذج محلي مماثل واستثماره كمتحف للتقاليد الشعبية ودوره في تطوير السياحة الثقافية.

أهداف الدراسة:

تتمثل الاهداف الرئيسية للبحث في:

- _ التعرف على مفهوم كل من السياحة الثقافية والتراث الثقافي.
- _ دراسة واقع التراث الثقافي في سورية.
- _ ابراز دور التراث الثقافي في النهوض بالسياحة الثقافية في سورية من خلال التركيز على أهمية كل من المتاحف وسياحة المعالم التاريخية.

_ دراسة نموذج لأحد مكونات التراث الثقافي واسهامه في تنشيط السياحة والحفاظ على الموروث الثقافي.

فرضية الدراسة:

يلعب التراث الثقافي دور كبير في تطوير السياحة الثقافية.

يلعب التراث الثقافي دور في ضمان استمرارية السياحة الثقافية.

منهج الدراسة:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي وذلك بغية الإلمام بمختلف المفاهيم المرتبطة بالدراسة، بالإضافة إلى المنهج الوصفي التحليلي لإبراز العلاقة بين هذه المفاهيم وتم تقسيم موضوع البحث الى مبحثين:

المبحث الأول: مفهوم السياحة الثقافية والتراث الثقافي.

المبحث الثاني: سياحة المعالم التاريخية والمتاحف وعلاقتها بتطوير السياحة الثقافية -واقع سورية.

المبحث الأول: مفهوم السياحة الثقافية والتراث الثقافي

من خلال هذا المبحث سوف نتحدث عن تعريف وقيمة السياحة الثقافية، ثم عن الموروث الثقافي السياحي، ومن ثم سيتم تعريف التراث الثقافي، ثم سنتعرض للتشريعات الدولية المتعلقة بقضايا الممتلكات الثقافية وحمايتها.

أولاً: مفهوم السياحة الثقافية:

أ- تعريف وقيمة السياحة الثقافية:

1 - تعريف السياحة الثقافية:

أول من قام بتقديم تعريف محدد للسياحة الباحث الألماني جويبر فرويلر (Guyer Freuler) عام 1905، حيث عرفها أنها "ظاهرة من ظواهر العصر تنبثق من الحاجة المتزايدة إلى الراحة وتغيير المكان وإلى التمتع بجمال الطبيعة والإحساس بها، وكذلك الإقامة في مناطق لها طبيعتها الخاصة، وأيضاً تطور الاتصالات بين الشعوب والأفراد وأوساط مختلفة من الجماعات الإنسانية، هذه الاتصالات التي كانت ثمرة اتساع نطاق التجارة والصناعة وتقديم وسائل النقل" (طالب، 2013، 301)، ومع تطور العصور تعددت أنواع وأشكال السياحة بين التعليمية والعلاجية والرياضية والصحية لكن الأمر لم

يقتصر فقط على فكرة السفر بداعي قضاء وقت الفراغ في الراحة والاستجمام، بل أيضا ساهمت السياحة في وصل الثقافات والمجتمعات معاً من خلال ما يعرف بالسياحة الثقافية. "يقصد بالسياحة الثقافية كل استجمام يكون الدافع الرئيسي فيه هو البحث عن المعرفة من خلال اكتشاف تراث عمراني، على غرار المعالم التاريخية والدينية أو تراث روحي على غرار التقاليد والعادات الوطنية والمحلية (نبيل وآخرون، 2010، 4).

ويمكن أيضا تعريف السياحة الثقافية على أنها: "ذلك النوع من السياحة الذي يهدف إلى تعريف روادها المحليين والأجانب بالتراث المادي واللامادي، وأيضا بالمنجز الثقافي والحضاري لشعب من الشعوب، من خلال تحويله إلى نتاج قابل للترويج والتسويق شأنه في ذلك شأن أي نتاج آخر صناعي أو تجاري، يساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن مساهمته في التواصل الحضاري بكل مستوياته الاقليمية والجوية والدولية، ويكون الباعث إليها الرغبة في الاطلاع على المستوى الثقافي الذي بلغته الدولة المضيئة والذي يتمثل في ما تحظى به من مخزون ثقافي مادي مثل المباني الأثرية والمدارس العتيقة والمتاحف والمكتبات، والأبواب التاريخية والأسوار والقلاع والحصون ذات الطابع العسكري، إضافة إلى التراث اللامادي المتمثل في الموروث الشفهي، والفنون الشعبية وفنون الأزياء والطبخ والموسم الدينية والفنية، كما أن مفهوم السياحة الثقافية لا يقتصر على الإرث التاريخي، بل يضم إلى جانب ذلك كل المكونات الثقافية الحديثة، من مؤتمرات متعددة الاختصاصات، وندوات علمية، ولقاءات ثقافية ومعارض حرفية وصناعية ومختلف الاسهامات ذات الصلة بالنشاط السياحي الثقافي. (ايسيسكو، 2019، 11).

وتشمل هذه السياحة زيارة الأماكن التاريخية والمواقع الأثرية والدينية والمتاحف، وهذه السياحة غالباً ما تكون دائمة إذا ما توفرت الظروف المناخية الملائمة لحركة السياح وتنقلاتهم (أونيس، 2016، 19) وفي بيئة تشجع السائحين على زيارة المواقع التاريخية والمراكز الأثرية والحدائق والمناطق والأبنية التاريخية والنصب والظواهر التاريخية الخاصة والمنجزات كالجسور والمناطق الصناعية وإحياء المناسبات التاريخية وأنماط الحياة السائدة، كذلك هناك أنشطة متعلقة بأوجه أخرى من التراث الثقافي كالرقص والموسيقى والثياب التقليدية والطعام المحلي، وطرز العمارة التقليدية المدني والريفي، وعرض الفنون في مسرح متاح للسائحين، واقامة مناسبات واحتفالات وإنتاج وبيع الصناعات التقليدية ومنتجات المهن اليدوية وتنظيم جولات للمناطق الطبيعية والريف. (أحمد، 2006، 31).

وتهتم السياحة الثقافية بشريحة معينة من السائحين على مستويات مختلفة من الثقافة والتعليم، حيث يتم التركيز على زيارة الدول التي تتمتع بمقومات تاريخية وحضرية كثيرة، ويمثل هذا النوع نسبة 10% من حركة السياحة العالمية، ونجد هذا النوع من السياحة متمثل في الاستمتاع بالحضارات القديمة وأشهرها الحضارة الفرعونية المصرية القديمة والحضارات الإغريقية والرومانية والحضارات الإسلامية والمسيحية على مر التاريخ والعصور. (عويان، 2013، 23).

ويهدف السائح من خلالها إلى التعرف على أشياء جديدة عن تاريخ الشعوب أو السياحة الأثرية ويتراوح معدل فترة بقاء السائح في الموقع التاريخي ما بين 3-5 أيام على أن يتخلل هذه الأيام زيارات يومية إلى مواقع أثرية قريبة من محل الإقامة، وهناك العديد من الأشكال التي تتضمنها نذكر منها: (أحمد، 2006، 21).

* **سياحة الاهتمامات الخاصة:** وتعتمد على اهتمامات معينة للسائحين يمكن أن تتضمن الطبيعة أو الثقافة أو التاريخ أو مواضيع أخرى تقدم في بيئة محلية.

* **سياحة الشباب:** تجد هذه السياحة تشجيعاً في معظم البلدان وخاصة للشباب والطلاب منهم، لكي يجدوا فرصة لإغناء معارفهم وثقافتهم والاستجمام في بلدانهم أو خارجه.

* **سياحة المسنين:** أصبح تنظيم رحلات للمسنين أمراً شائعاً، وذلك من خلال برامج خاصة يغلب عليها التوجه للمواقع الثقافية والطبيعية مع تقديم خدمات مبيت رخيصة في مصحات أو بيوت تقدمها الجمعيات الخاصة أثناء العطل.

* **رحلات التبادل الثقافي وبرامج تبادل زيارة أفراد العائلات:** وتنظم تلك الزيارات عن طريق نواد أو هيئات أو بالاتصال المباشر من قبل العائلات أو الأفراد لتبادل الزيارات.

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن السياحة الثقافية هي مختلف التنقلات من محل الإقامة إلى الأماكن والمناطق التي تتوفر على معالم تاريخية ونسق عمراني مميز بالإضافة إلى المناطق المشهورة بالمهرجانات الثقافية والحفلات الفنية حيث يكون الدافع الرئيسي للسياح اشباع حسهم الفني والثقافي وتنمية معارفهم.

2- قيمة السياحة الثقافية:

إن دمج الثقافة مع السياحة لهما العديد من الآثار الايجابية على الصعيدين الاقليمي والمحلي مثل: تعزيز نمو الاقتصاد المحلي وخلق فرص عمل جديدة نتيجة لتوفر وظائف موسمية جديدة بالإضافة الى التأثير ايجابياً على القطاع الاجتماعي والعمل على تعزيز الهوية الاجتماعية وزيادة التماسك الاجتماعي في المجتمع والمساهمة في إضافة الطابع الاقتصادي على المعالم الثقافية، ويمكن ذكر قيمة السياحة الثقافية فيما يلي: (الهيئة العليا للسياحة، 2015، 2).

* يعد كل من التراث الثقافي والطبيعي والفعاليات الثقافية المعاصرة من أهم معالم الجذب السياحي، لذا فان السياحة تستفيد من العوائد الاقتصادية للتراث، وفي المقابل فإن ما يعود من السياحة سيعزز أعمال الحماية من خلال توفير التمويل اللازم، وبتقييم المجتمعات بأهمية التراث، ودعم السياسات، ويعد التراث الثقافي قطاعاً رئيسياً من قطاعات الاقتصاد الوطني والاقليمي ويمكن اعتباره عاملاً أساسياً للتنمية إذا تمت إدارته بصورة جيدة.

* يمكن تقييم الآثار التي يمكن قياسها والمرتبطة بالعوائد الاقتصادية والمالية، وذلك من خلال تحديد دورها في دعم الحرف التقليدية ومشروعات التراث الأخرى، وكذلك تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في قطاع الضيافة مثل وكالات السياحة والسفر والفنادق، والمطاعم.

ب- النتاج الثقافي السياحي:

ويتمثل في مجموع محفزات السياحة الثقافية، التي تستقطب السائح المحلي والأجنبي على حد سواء باعتبارها تجسيداً مادياً ولا مادياً للموروث الحضاري الذي تتميز به الدولة العارضة، وعاملاً مركزياً من عوامل الجذب السياحي وهذه المحفزات هي التي ستكون موضوع المحور الخاص بتعريف مجالات السياحة الثقافية، حيث سيتم خلاله تفصيل القول في أهم الموروثات المعتمدة في تنشيط القطاع والتي سنذكرها في مايلي: (ايسيسكو، 2019، 12).

1- **المواقع الأثرية والأوابد - مفرده أبدة:** أشياء عجيبة وغريبة، أوابد الدنيا عجائبها التاريخية، والمحميات الطبيعية، والحمامات العلاجية.

2- **صنائع الشعوب المعروضة في المتاحف بتعدد اختصاصها والمهرجانات الفنية وأيضاً معارض الحرف التقليدية والحديثة.**

3. **تقاليد الشعوب وعاداتها:** التي تعتبر أيضاً نتاجاً سياحياً يحظى بدرجة عالية من الاهتمام، والتي يتسنى للسائح معايشة تفاصيلها بالإقامة في المنازل القديمة المتواجدة بالمدن العريقة والاستمتاع بفنون الموسيقى الأصلية والرقصات الشعبية واللباس التقليدي وتذوق فنون الطبخ الذي أصبح في العقود الأخيرة من بين أهم العناصر المساهمة في إغناء مناطق الجذب السياحي وإذا كانت أغلب نتاجات السياحة الثقافية قد أصبحت محددة من قبل المتخصصين في المجال فثمة الكثير مما هو غير مسجل رسمياً ضمن لائحة العروض المتداولة على المستوى العالمي والجدير بالتسويق والاهتمام، من منطلق أن اتساع هامش المهارات اليدوية التي تتمتع بها الشعوب غير قابل للحصر، حيث إن الكثير من المنتجات اليدوية التي تبدو ربما في عين صانعها أو في عين السائح المحلي بسيطة وعادية من كثرة استهلاكها بصرياً وعملياً، قد تحظى باهتمام واعجاب خاص من قبل السائح الأجنبي الذي يكتشف فيها أسرار جمالية خاصة جديرة بالتنوع، وهو ما يدعو للاستراتيجية التي تبني مفهوم رد الاعتبار إلى كل الصناعات اليدوية التي تتألق في إبداعها الشعوب، والعمل على تحويلها إلى نتاج سياحي من خلال تحديث جماليات وتقنيات عرضها وتسويقها. (ايسيسكو، 2019، 12).

ثانياً: مفهوم التراث الثقافي:

أ_ تعريف التراث الثقافي:

يقدم ميثاق بورا _ الميثاق الخاص بالمحافظة على المواقع التي تبنتها اللجنة الوطنية الأسترالية في عام 1979 في بورا جنوب أستراليا _ التعريف التالي للتراث الثقافي باعتباره مورداً وطنياً: " تنثري الأماكن ذات الأهمية الثقافية حياة الأفراد وغالباً ما تقدم حساً عميقاً وملهماً بالانتماء للمجتمع والبيئة المحيطة بالماضي، والتجارب المعاصرة، كما أنها تعد وثائق تاريخية مهمة كتعبيرات مادية تعكس الهوية والتجارب الوطنية والثقافية، وتعكس الأماكن ذات الأهمية الثقافية تنوع المجتمع كما أنها تتكلم عن الذات والماضي بالإضافة إلى أنها توضح المحيط الطبيعي (الوطني) وتعد هذه الأماكن ثمينة ولا يمكن تعويضها، وتتمتع هذه الأماكن بأهمية ثقافية حيث يجب حمايتها والمحافظة عليها من أجل الأجيال الحالية والقادمة، وغالباً ما يمثل التراث الثقافي المنقول وغير المنقول التعبير المادي الوحيد للأحداث والإنجازات الماضية، والذي من الممكن أن تستقي منه المعلومات، وتسد إليه المفاهيم باعتباره شاهداً على تميز الإنسان، واستجابته للعوامل والظغوط الجغرافية والاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي فإنه يعد من المصادر المهمة للتعليم، ووضع مقاييس المهارات الحرفية، كما يعد هذا التراث من العوامل المهمة في التنمية السياحية" (الهيئة العليا للسياحة، 2015، 25).

كما يعرف التراث الثقافي أيضاً على أنه: "مجموعة النماذج الثقافية التي يتلقاها جيل من الأجيال عن الأجيال السابقة وهو من أهم العوامل في تطوير المجتمعات البشرية، لأنه هو الذي يدفع المجتمع إلى السير خطوة جديدة في سبيل التطور، وتختلف الجماعات البشرية من حيث ضخامة إرثها الثقافي فبعضها ذات ارث ثقافي ضخم يرجع إلى ماضي سحيق وبعضها الآخر ذات ارث خفيف غير عميق لا يكاد يرجع إلى عدة قرون. (معتوق، 2007، 18).

ولقد أوضحت التجارب والخبرات العالمية أن السوق المستهدفة للتراث الثقافي يتركز على عدة عوامل، منها على سبيل المثال: (الهيئة العليا للسياحة، 2015، 3).

- طبيعة التراث وموقعه ومحيطه الذي قد يكون حضرياً أو ريفياً، إضافة للتأثيرات التي قد تقررها عملية التنمية.
- حجم التراث الثقافي وسهولة الوصول إليه

- درجة حساسية التراث الثقافي وإمكانية تطويره وإعادة استخدامه، إلى جانب حالته والمواد المستخدمة فيه، ومتانة هيكله.
- إمكانية تطوير التراث الثقافي وتحديثه للوصول إلى الجودة البيئية والقيمة الاقتصادية القادرة على منافسة مثيلاته في دول العالم المتقدمة.

وبالتالي التراث الثقافي: هو ميراث المقتنيات المادية وغير المادية التي تخص مجموعة ما أو مجتمع لديه موروثات من الأجيال السابقة، وظلت باقية حتى الوقت الحاضر ووهبت للأجيال المقبلة. (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة).

ب- التشريعات الدولية المتعلقة بقضايا الممتلكات الثقافية وحمايتها:

هناك مجموعة من القوانين والتشريعات المتعلقة بقضايا الممتلكات الثقافية وحمايتها، والتي تتمثل في المعاهدات والمواثيق التي تنص على اعتبار أن الأماكن الأثرية والتراثية ممتلكات ثقافية وإرث حضاري يجب حمايتها والمحافظة عليها بمختلف الوسائل، فمثلاً في عام 1899 نصت اتفاقية لاهاي الثانية الخاصة باحترام قوانين وأعراف الحرب البرية لسنة 1899 على منع تدمير النصب والمباني التاريخية والأعمال الفنية، فالقانون الدولي يوفر حماية للتراث الثقافي والروحي لجميع الشعوب -النصب التذكارية التاريخية، الأعمال الفنية، أماكن العبادة- من خلال مختلف الاتفاقيات والقواعد العرفية.

ولقد تم اعتماد اتفاقية حماية الممتلكات الثقافية في حالة النزاع المسلح تحت إشراف منظمة اليونسكو -منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة. في عام 1954 لذلك الغرض بالتحديد، وتحديد المعاهدة أحكاماً دقيقة لحماية مثل هذه الأشياء وللدور الذي تلعبه منظمة اليونسكو في هذا المجال، واستكملت هذه الاتفاقية بروتوكول حماية الممتلكات الثقافية في حال النزاع المسلح الذي تم اعتماده في لاهاي في 14 ماي 1954، وبروتوكول ثان لاتفاقية لاهاي لعام 1954 لحماية الممتلكات الثقافية في حالة النزاع المسلح تم اعتماده في لاهاي في 26 مارس 1999 (الموقع الرسمي للجنة الدولية للصليب الأحمر).

وفي حالات النزاع المسلح، يجب احترام الممتلكات الثقافية وأماكن العبادة وحمايتها من الآثار المحتملة للحرب (البروتوكول 1 المواد 53 و54_4 والبروتوكول 2 المادة 16) ويشكل شن هجوم معتمد جريمة حرب، ويجب وضع شارة مميزة على هذه الممتلكات الثقافية مثل درع يتألف من مثلث ملكي أزرق فوق مربع ملكي أزرق على خلفية بيضاء. (القاموس العلمي للقانون الانساني).

وفي عام 1907 نصت اتفاقية لاهاي المتعلقة بأعمال القصف البحري على وجوب الحذر عند القصف البحري والابتعاد عن قصف النصب والمباني التاريخية.

وفي سنة 1954 تبنت منظمة اليونسكو معاهدة لاهاي المتعلقة بحماية الممتلكات الثقافية أثناء الحرب وبروتوكولاتها الأولى والثاني، حيث ركزت على القيام بكل الإجراءات اللازمة لحماية المواقع الأثرية والممتلكات الثقافية للدول باعتبارها تراثاً ثقافياً إنسانياً، حيث تتعهد الأطراف السامية المتعاقدة باحترام الممتلكات الثقافية الكائنة سواء في أراضيها أو أراضي الأطراف السامية المتعاقدة الأخرى، وذلك بامتناعها عن استعمال هذه الممتلكات أو الوسائل المخصصة لحمايتها أو الأماكن المجاورة لها مباشرة لأغراض قد تعرضها للتدمير أو التلف في حالة نزاع مسلح وبامتناعها عن أي عمل عدائي إزائها، كما تتعهد أيضاً الأطراف المتعاقدة بتحريم أي سرقة أو نهب أو تبيد للممتلكات الثقافية ووقايتها من هذه الأعمال ووقفها عند اللزوم مهما كانت أساليبها، وبالمثل تحريم أي عمل تخريبي موجه ضد هذه الممتلكات، كما تتعهد بعدم

الاستيلاء على ممتلكات ثقافية منقولة كائنة في أراضي أي طرف سام متعاقد آخر. (اتفاقية لاهاي لحماية الممتلكات الثقافية في حالة نزاع مسلح، 1954).

وفي عام 1970 تبني المؤتمر السادس عشر لليونسكو اتفاقية تتعلق بالاجراءات اللازم اتخاذها لمنع استيراد وتصدير ونقل الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة، واعتبر الاستيراد والنقل للملكية الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة هي من الأسباب الرئيسية لانقار التراث الحضاري والثقافي الوطني في المواطن الأصلية، ومن ثم تعتبر تلك الأعمال غير شرعية وعلى دول المنشأ وضع الاجراءات اللازمة لحجز وإعادة تلك الممتلكات الثقافية بالطرق الدبلوماسية وفرض العقوبات على كل من لا يلتزم بتلك القوانين.

وفي 1995 أوصى المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص بشأن القطع الثقافية المسروقة أو المصدرة بطرق غير مشروعة على رد الممتلكات الثقافية المسروقة وإعادة الممتلكات المصدرة وبطرق غير مشروعة، والزمّت جميع الدول المتعاقدة برد كل الممتلكات الثقافية المسروقة لدولها الأصلية، كما صدرت العديد من الاتفاقيات مثل اتفاقية حماية التراث الثقافي المغمور بالمياه عام 2001 واتفاقية صون التراث غير المادي عام 2003 وحماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي عام 2005 (النحاس، 2018، 15).

وتعتبر سورية من أوائل دول العالم التي صادقت على الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحفظ الإرث الثقافي ومكافحة الاتجار غير المشروع به والتي تم إقرارها تحت مظلة منظمة التربية والعلم والثقافة "اليونسكو" كاتفاقية لاهاي لعام 1954 لحماية الممتلكات الثقافية في حال النزاع المسلح واتفاقية باريس عام 1970 بشأن التدابير الواجب اتخاذها لمنع استيراد وتصدير ونقل الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة واتفاقية باريس الثانية عام 1972 لحماية التراث الثقافي والطبيعي.

المبحث الثاني: سياحة المعالم التاريخية والمتاحف وعلاقتها بتطوير السياحة الثقافية _ واقع سورية:

تلعب المعالم التاريخية والمتاحف دوراً أساسياً في الترويج للسياحة الثقافية، إذ تستقطب فئة من السياح بهدف الإطلاع على الحضارات القديمة، فسورية عرفت تعاقب العديد من الحضارات السابقة، مما خلف العديد من الآثار والتي بدورها وفرت مقومات سياحية ستعمل على استقطاب السياح من مختلف دول العالم، ومن خلال هذا المحور سنتطرق لسياحة المعالم التاريخية، ثم سنتناول علاقة المتاحف بالسياحة الثقافية مع دراسة نموذج لاستثمار المعالم التاريخية ثقافياً، وفي الأخير سنعرض واقع التراث الثقافي في سورية ودوره في تطوير السياحة الثقافية.

1- سياحة المعالم التاريخية:

ترتبط هذه السياحة بثقافات وخبرات الشعوب وتقاليدها وبالمواقع وعراقتها وإن أفضل مايبقى في ذهن السائح التاريخي والثقافي هو خوضه للتجارب السياحية الراسخة في الذهن والتي ترتبط بالغالب بزيارة الأماكن التي تتوافق مع هوايات الزائر واهتماماته ويعد السفر لرؤية المعالم التاريخية الأثرية وزيارة المتاحف من النشاطات المفضلة لدى الزائر المهتم بالسياحة التاريخية.

تستقطب المعالم التاريخية في إطار السياحة الثقافية شريحة خاصة ومرموقة من السياح الذين يتميزون بفضول معرفي وثقافي يؤهلهم للاطلاع على منابع الحضارات الإنسانية وأصولها والتماشي مع الخصوصية الثقافية التي رافقت قيام هذه

المأثر وساهمت في استمراريتها عبر مدارات حضارية متعددة ومتباينة فالسائح الشغوف بالتردد على المعالم التاريخية غالباً ما يمتلك رصيذاً معرفياً يسمح له بإدراك أسرارها الثقافية والجمالية.

2- علاقة المتاحف بالسياحة الثقافية:

إن السياحة الثقافية والتراثية من بين قطاعات السياحة الأسرع نمواً حيث أنه زاد عدد زوار المتاحف، بالإضافة إلى زيادة عدد المتاحف في الولايات المتحدة الأمريكية منذ الستينات إلى أكثر من خمسة عشر ضعفاً ومحتمل حدوث ذلك في اليابان والدول الصناعية الأخرى، ويذهب الآن إلى المتاحف أسبوعياً في الولايات المتحدة أعداد من الناس أكبر من أولئك المشاركين في الأحداث الرياضية مثل كرة القدم والبسبول، وكانت هناك موجة قوية لبناء متاحف وكذلك تحديث وتجديد المتاحف القائمة في أوروبا في بعض المدن في هولندا وألمانيا وإسبانيا وفرنسا وإيطاليا. كما أن المتاحف إزدادت في دول العالم الثالث بمعدل أسرع وذلك استجابة لحاجات السياحة والتعبير عن الهويات المحلية والوطنية. (خروف وآخرون، 2016، 8).

كما تعد المتاحف أحد الميادين المهمة في الحضارة العالمية وتقوم دول العالم على تأسيسها لأهداف تعليمية وثقافية وتاريخية واقتصادية لجلب أعداد كبيرة من الزوار تسهم رسوم دخولهم في توفير العوائد الاقتصادية للبلد المعني، وتوفير فرص العمل، وكذلك الموارد المالية التي من شأنها المساهمة في الحفاظ على مقتنيات المتحف بدلاً من الاعتماد على ميزانيات الدول وخاصة النامية منها، الأمر الذي يشكل عبئاً مادياً قد يخفق المتحف في تحقيق الأهداف التي قام من أجلها.

وتعد السياحة واحدة من أهداف إنشاء المتاحف لتعريف السياح بتاريخ وثقافة وحضارة المنطقة، فالمتاحف تأتي في المرتبة الثانية كعامل جذب للسياح الثقافيين بعد المواقع التاريخية والنصب التذكارية التي تقاسمت المرتبة الأولى، فالمتاحف تلعب دوراً هاماً في مجال التنمية السياحية خصوصاً في المقاصد التي تواجه نمواً سياحياً متزايداً فهي بمثابة ميادين التفاعل بين السياح والمجتمعات المحلية، فقد أشير إليها على أنها الحارس التقليدي للهوية الثقافية، والتي من الممكن أن تصبح كالوسيط الأمين في علاقات التبادل السياحي والثقافي، لذلك يجب أن تركز على إطلاع السائح على تاريخ وإرث المناطق التي يزورها، فالعلاقة بين السياحة والمتاحف علاقة تبادلية، فالسياحة تلعب دوراً هاماً في تنشيط المتاحف وزيادة عدد زوارها وبالتالي زيادة دخلها من العملة الصعبة، أما المتاحف فتساهم في جذب المزيد من السياح خاصة في المناطق التي تركز على السياحة الثقافية، فالمتاحف من الخيارات الشائعة أمام السياح عندما يقصدون وجهة سياحية ما لكونها تقدم لهم الفرصة لكسب الخبرة والثقافة حول تلك الوجهة، فهي تختزل ثقافة مجتمع ما وتقدمه وتفسره للزائر الذي لا يستطيع التعرف على هذه الثقافة موزعة في جميع المقصد الثقافي في مدة إقامة محدودة، أي أن المتاحف من عناصر الجذب الواجب زيارتها ومشاهدتها من قبل السائح الثقافي.

ولقد بدأ حالياً الدور السياحي للمتاحف يزداد على حساب الجانب التعليمي، وذلك لما للسياح ورسوم دخولهم من دور في تحقيق أهداف حفظ وصيانة المقتنيات الأثرية وحمايتها خاصة في ظل تراجع التمويل الحكومي الرسمي لتحقيق تلك الأهداف، من هنا بدأت المتاحف تعمل على ابتكار وسائل ترويجية لإيصال منتجها إلى أكبر شريحة من الزوار كي

لايختفي أو يضعف موقعها على خارطة عوامل الجذب السياحي المتزايدة والمتنافسة سواء كانت وسائل ترفيه داخلية أو خارجية. (رواشدة، 2014، 576).

2-1 نموذج عالمي لاستثمار المعالم التاريخية ثقافياً:

هناك العديد من المشاريع الناجحة على مستوى استثمار المعالم التاريخية ثقافياً في العالم وفي الوطن العربي، باعتبار هذه المعالم تحمل أهمية قصوى ويمكن استغلالها في الترويج السياحي. نورد فيما يلي نموذجاً للاستثمار الثقافي ضمن مواقع التراث العمراني:

_ متحف أورسيه (Musée d'Orsay) - باريس:

_ لمحة تاريخية:

مبنى المتحف كان في الأصل محطة سكة حديد في مدينة باريس تم بنائها عام 1900 م من قبل شركة (CF Paris-Orléans) هي محطة (Gare d'Orsay).

كانت محطة النهاية للقطارات القادمة من جنوب غرب فرنسا حتى عام 1939، حيث لم يعد رصيف المحطة ملائماً للقطارات الطويلة التي بدأ استخدامها على الخطوط الرئيسية وعام 1939 تم استعمال المحطة لخطوط خدمات الضواحي كما استخدم جزء منه مركزاً للبريد أثناء الحرب العالمية الثانية وتم استخدامها لاحقاً كموقع لتصوير عدة أفلام سينمائية وسجلت على قائمة المالم التاريخية عام 1973م، وعام 1977 قررت الحكومة الفرنسية استثمار المحطة كمتحف للفنون (فنون القرن التاسع عشر). (steele, 1994, p 21).

_ ميزات الموقع:

يقع متحف اورسيه في مدينة باريس على الضفة الغربية لنهر السين.

_ الوصف المعماري (الوضع الراهن):

المبنى بالأصل مؤلف من قاعة مستطيلة كبيرة تضم مسار سكة القطار بالإضافة إلى الأرصفة الجانبية للمحطة. في عمليات إعادة تأهيل المبنى تم ايجاد حل نابع من الوعي بالطريقة الأسهل لحركة الناس وساعد الفراغ ذو المساحة الكبيرة والارتفاع الضخم بإعطاء المرونة للمصمم المعماري بإيجاد عدة مستويات للعرض المتحفي وهذا ماساهم في زيادة مساحة العرض المتحفي بشكل كبير.



متحف اورسيه _ مبنى المتحف من الخارج

المصدر: <http://www.agwaaeurope.com>

تم تغطية الصالة الرئيسية بدعامات نصف دائرية تتخلها خلايا زجاجية تساهم حسب زوايا ميلها في انتشار الضوء بشكل منتظم ضمن القاعة دون أن يؤدي إلى تلف المعروضات. أُلق بالمتحف فندق فخم ومطعم، بالإضافة إلى مقهى خلف واجهة المبنى التي تحوي الساعة.

- أسلوب الاستثمار:

قررت الحكومة الفرنسية عام 1977 استثمار المبنى كمتحف لفنون القرن التاسع عشر، قامت شركة (Bouygues) بالأعمال الانشائية، تضمن الأعمال خلق مساحات بحدود 20000 متر مربع على عدة مستويات، تم افتتاح المتحف عام 1986م، يحوي المتحف على أعمال من الفن الفرنسي تُؤرخ منذ عام 1848م حتى عام 1915م، تشمل منحوتات، أثاث، صور الفن الرفيع الفوتوغرافية، النفايس والقطع النادرة للوحات الفن الانطباعي لفنانين من المشاهير أمثال كلود مونييه ورنوار.

الاهتمام بالتفاصيل كان واضحاً في عمليات إعادة تأهيل المبنى وتتضمنت هذه التفاصيل الألوان، الوحدات الزخرفية المستخدمة في السقف، طريقة تصميم الفراغ والفواصل المستحدثة على جوانب القاعة الكبيرة لفصل الفعاليات والتنقل بينها بطريقة واضحة ومرنة.



متحف أورسيه (قاعة العرض) المصدر: <http://www.palmoon.net>

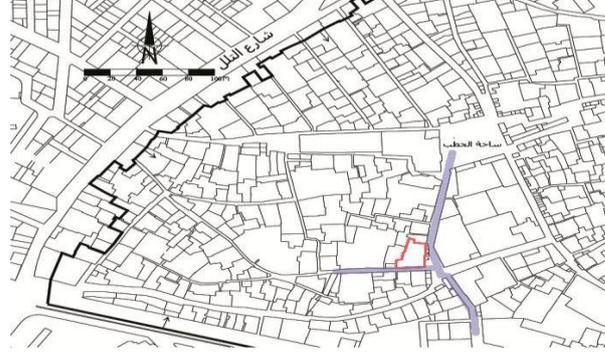
أسلوب الاستثمار كان ناجحاً جداً ويعتبر متحف أورسيه اليوم من أهم المتاحف ضمن مدينة باريس.

2-2 نموذج من المعالم التاريخية المستثمرة سياحياً وثقافياً ضمن مدينة حلب القديمة:

- دار أجقباش (متحف التقاليد الشعبية):

ضمن دراسة التجربة سنعرف بداية بموقع المبنى، الوضع الراهن للمبنى، ثم أسلوب الاستثمار الثقافي للمبنى.

- موقع دار أجقباش: يقع بيت أجقباش عند أول بوابة الياسمين في الصليبية في حي الجديدة خارج أسوار المدينة القديمة كما يوضح الشكل (1)، يعود بنائه الى منتصف القرن الثامن عشر الميلادي عام 1758م، شيده قره علي ثم انتقلت ملكيته فيما بعد الى أجقباش.



الموقع العام لدار أجقباش
المصدر: مديرية المدينة القديمة بحلب

- الوضع الراهن لمبنى دار أجقباش (قبيل الازمة):

يتألف دار أجقباش من فناء واسع تتوسطه بركة ماء يتم الصعود إليه عبر درج داخلي حجري وذلك لاختلاف منسوبي الفناء والشارع، يتوزع كل من الايوان وغرف الدار الاخرى حول الفناء وتتميز الجدران المطلة على الفناء بتزيينات حجرية جميلة تعكس فن الباروك الذي انتشر في تلك الفترة.



دار اجقباش (متحف التقاليد الشعبية) الفناء والايوان

المصدر: <http://www.tegara2all.com>

تعد حالة المبنى جيدة من الناحية الإنشائية لكونه تعرض لعمليات ترميمية عدة مرات، لكنه يحتاج إلى أعمال ترميمية فنية تشمل تنظيف الواجهات ومعالجة الرطوبة وترميم الأعمال الخشبية في الجداريات والأسقف، ومن الجدير بالذكر أنه وأثناء أعمال

توسعة الشارع المؤدي من ساحة الحطب إلى بوابة القصب وجادة الكيالي تم اكتساح غرف الجزء الشرقي من البيت، ولم يبق من هذا الغرف إلا واجهتها المطلة على الفناء، حيث حولت نوافذها السفلية إلى خزن جدارية للعرض.

- أسلوب الاستثمار الثقافي لدار أجقباش:

قامت مديرية الآثار والمتاحف بتسجيل المبنى ضمن المعالم الأثرية الواجب الحفاظ عليها عام 1979م وبدأت بإخلاء سكانه وترميمه واقتُرحت مديرية الآثار والمتاحف توظيف المبنى كمتحف للتقاليد الشعبية، بدأ العمل على هذا المشروع وتم افتتاح المتحف عام 1982م.

اعتمد أسلوب العرض على فكرة إعطاء صور حية لنمط الحياة المعيشي اليومي في مدينة حلب باستخدام المفروشات التقليدية وتمثيل من مادة الجبص بعدة مشاهد حركية ضمن أقسام العرض، إضافة إلى عرض أنواع من الأدوات المختلفة المستخدمة. ويعتبر أسلوب الاستثمار جيد كونه تحول من منزل الى متحف للتقاليد الشعبية مما يشكل ذاكرة حية للمنطقة عن عاداتها ونمط الحياة فيها ويسهم في تطوير السياحة الثقافية.

الجدول (1): أقسام دار أجقباش وتوظيفها

رقم القسم	الوظيفة القديمة	الوظيفة المستحدثة	طريقة العرض المتحفى
1	ردهة الدخول	ردهة الدخول + الدرج	استعلامات + بيع تذاكر
2	الايوان	الايوان	لم يتم توظيفه
3	غرفة	غرفة مد عربي	تتضمن عرض مشهد من تماثيل الجبص مع مد عربي
4	غرفة	غرفة الأسلحة	عرض لمجموعة من الأسلحة القديمة
5	غرفة	غرفة النحاسيات	عرض لمجموعة من الأدوات النحاسية
6	قاعة الاستقبال	قاعة الاستقبال	عرض لنموذج غرفة استقبال مصنوعة من الخشب والمزينة بالصدف
7	غرفة	غرفة العروس	نماذج من تماثيل الجبص تعرض مشهد لعروس مع بعض الأدوات والملابس
8	غرفة	غرفة الآلات	فيه نماذج لعدة آلات، ومشهد لعمال على آلة النول
	القبو	مشهد لغرفة جلوس	مشاهد من تماثيل جبسية وعرض لعدد من الأواني المنزلية

المصدر: (زين العابدين، 2010).

3- واقع التراث الثقافي في سورية ودوره في تنمية السياحة الثقافية:

إن المعالم التاريخية والحضارية المتنوعة التي تنفرد بها سورية جعلتها مهذاً للحضارة الانسانية فالمعالم الأثرية والمتاحف والوثائق التاريخية الموجودة في سورية تشهد على عراققة وعظمة الحضارات المتعاقبة على أرضها.

وبالعموم فإن التراث الثقافي المادي السوري يضم ما يزيد عن عشرة آلاف موقع أثري سجل منها على قائمة التراث الوطني ما يقرب من ثلاثة آلاف وخمسمئة موقع، ويوجد منها على قائمة التراث العالمي لدى المنظمة الدولية للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ستة مواقع فقط هي: دمشق وقد سجلت عام مدينة 1976، ومدينة بصرى القديمة وموقع تدمر اللذان سجلا عام 1980، ومدينة حلب القديمة التي سجلت عام 1986 وقلعتا الحصن وصلاح الدين اللتان سجلتا عام 2006 وأخيراً قرى الهضبة الكلسية "المدن المنسية" التي سجلت عام 2011 (ياغي، 2018، 12) بينما ما يزال على القائمة الارشادية المؤقتة (التمهيدية) احدى عشر موقعاً أثرياً سورياً تنتظر التسجيل في هذه القائمة حتى عام 2021 وهي نواعير حماه، موقع

أوغاريت، موقع إيبلا (تل مردوخ)، مملكة ماري، دورا أوروبوس، أفاميا، قصر الحير الشرقي، معلولا، قلعة طرطوس، مدينة الرقة العباسية، جزيرة أرواد.

وكما ذكرنا سابقاً أن سورية تعتبر من الدول التي تمتلك إرثاً تاريخياً وحضارياً تمتد جذوره الى أعماق التاريخ مروراً بمختلف المراحل التاريخية لهذا البلد الذي يتميز بتنوع حضاراته ومواقه الأثرية ومن أهم المواقع التاريخية والحضارية في سورية:

- **مدينة دمشق القديمة:** أدرجت على لائحة التراث العالمي عام 1979، كأول المواقع السورية التي يتم إدراجها في القائمة، وتعد من أقدم المدن في الشرق الأوسط تم تأسيس المدينة في الألفية الثالثة قبل الميلاد، وتعتبر أقدم عاصمة مأهولة في التاريخ، وتقع المدينة القديمة داخل الأسوار التاريخية لمدينة دمشق، ولها سبعة أبواب، تضم دمشق القديمة عدداً كبيراً من المعالم الأثرية، يصل عددها إلى أكثر من 125 معلماً، فمن الأحياء القديمة إلى الأسواق، ومن المعالم الدينية إلى القلاع والأسوار، ولعل أشهر معالمها الجامع الأموي.

- **مدينة تدمر:** تقع مدينة تدمر إلى الشرق من محافظة حمص وسط سوريا، وتعد ثاني المواقع الأثرية السورية على لائحة التراث العالمي، حيث أدرجت عام 1980، وتدمر مدينة أثرية غنية بمعالمها، تعود إلى العصر الحجري الحديث، تعاقبت عليها الحضارات، إلى أن سيطر عليها الرومان في القرن الميلادي الأول، تمتعت تدمر بموقع استراتيجي هام، فكانت تتوسط طرق التجارة في العالم القديم، مما أكسبها أهمية كبرى وجعلها مركز تجاذب بين القوى، وكانت الملكة زنوبيا أحد حكامها في القرن الميلادي الثالث، تذر مدينة تدمر بالعديد من الآثار، وأهمها: المسرح الروماني، معبد نبو (إله الحكمة)، شارع الأعمدة وقوس النصر.

- **مدينة بصرى:** ثالث المواقع الأثرية السورية على لائحة التراث العالمي، أدرجت مع مدينة تدمر في العام ذاته، وهي مدينة صغيرة تتبع لمحافظة درعا جنوبي سوريا، كانت مدينة بصرى عاصمة للعرب الأنباط، ثم أصبحت مركزاً للمقاطعة الرومانية في الشرق وعاصمة دينية وعاصمة تجارية لعدة حضارات ويعتبر المدرج الروماني أو المسرح أهم معالم المدينة الأثرية، إذ يعود بناؤه إلى القرن الثاني، ويعد من أكبر المدرجات الأثرية وأكثرها حفاظاً على كامل معالمه الأثرية، بُني مسرح بصرى على أنقاض قلعة نبطية خلال حكم الإمبراطور الروماني تراجان الذي احتل بصرى عام 106 ميلادية.

- **مدينة حلب القديمة:** رابع المواقع الأثرية السورية على لائحة التراث العالمي، أدرجت في العام 1986، وهي مدينة متجذرة في التاريخ، تعاقبت عليها الممالك من العموريين إلى الحكم الإسلامي، مروراً بالرومان والآشوريين وغيرهم، أصبحت حلب مركزاً تجارياً في عهد الرومان، ثم غدت مركزاً ثقافياً إبان حكم الحمدانيين لها، واجتمع في بلاط سيف الدولة الحمداني كل من المتنبّي والغارابي وأبو فراس الحمداني وتكثر المعالم الأثرية في حلب، وأبرزها القلعة التي بنيت في القرن الثالث عشر، وتتربع على تلة وسط المدينة، كما يعتبر الجامع الأموي الكبير أحد أبرز معالم المدينة القديمة، إضافة إلى المدرسة الظاهرية والحمامات والأسواق.

- **قلعتا الحصن وصلاح الدين الأيوبي:** تتبع قلعة الحصن لمحافظة حمص، وتبعد عنها نحو 60 كيلو متراً إلى الغرب، وتم بناء القلعة على عدة مراحل، إذ تم بناء المرحلة الأولى من قلعة الحصن على يد أخوية فرسان القديس يوحنا المعروفة بفرسان المشفى من عام 1142 إلى عام 1271، فيما أنجزت المرحلة الثانية من الأعمال على يد المماليك في نهاية القرن

الثالث عشر، وكان الصليبيون قد سيطروا على القلعة في الفترة بين عامي 1142 - 1271، ثم حررها المماليك بقيادة الظاهر بيبرس.

أما قلعة صلاح الدين الأيوبي، فتقع شرقي محافظة اللاذقية (غرب سوريا)، وعرفت سابقاً باسم صهيون، وهي قلعة مبنية على قمة مرتفعة (410 متر عن سطح البحر) وسط غابات من الأشجار، تتضمن القلعة عناصر من العهد البيزنطي في القرن العاشر، كما أدخل الفرنجة عليها بعض التغييرات في نهاية القرن الثاني عشر، ثم أضاف الأيوبيون تحصينات إليها أواخر القرنين الثاني عشر والثالث عشر.

- **المدن المنسية:** وتشمل نحو أربعين قرية موزعة على ثمانية مجتمعات في شمال غرب سوريا، بين محافظات حلب وإدلب وحماة، بنيت هذه القرى في الفترة الزمنية بين القرنين الأول والسابع، وهجرها أهلها في الفترة الممتدة من القرن الثامن إلى القرن العاشر، وتشمل معالم أثرية لعدد من البيوت الحجرية والأديرة والمعابد الوثنية والكنائس والأحواض والحمامات العمومية وغيرها، ومن أشهر مواقع المدن المنسية قلعة كلونة كيمار، وقلعة نجم برج حيدر، وقرية النبي هوري، وكفرقدو، وكنيسة المشبك، والبارة، في حين تعد خراب شمس من أهم المدن المنسية.

كما يشمل التاريخ الحضاري والثقافي لسورية رصيماً هاماً من المتاحف منها متحف دمشق الوطني الذي يعتبر عميد المتاحف السورية فهو أكبرها وأقدمها وأشهرها ويضم أبرز الآثار السورية المكتشفة وهو مرجع توثيقي وتاريخي وحضاري على المستوى العالمي، وهناك متحف دمشق التاريخي والمتحف الحربي السوري ومتحف حلب وحماة وتدمر واللاذقية ودرعا والسويداء وحمص وإفاميا وادلب والرقعة وطرطوس ومتحف بصرى ومتحف الفنون والتقاليد الشعبية بدمشق... فالتراث الحضاري والتاريخي لسورية يشمل عدد كبير من المتاحف.

الى جانب هذا التراث الحضاري والثقافي فإن سورية تمتلك تراثاً ثقافياً شعبياً يتمثل في إرث من العادات والتقاليد المحلية ومنتجات متنوعة من الصناعات التقليدية مثل صناعة الخزف والفخار والزرب والسيوف وصابون الغار والبروكار الدمشقي والموزاييك بالإضافة الى الممارسات المرتبطة بالطبيعة والكون كالحجامة والصقارة والتداوي بالأعشاب وأيضاً الممارسات الاجتماعية والطقوس والاحتفالات كعيد النوروز والعرس البدوي والخليفة عند الشركس وحمام السوق وايضاً فنون اداء العروض كمسرح خيال الظل بالإضافة الى التقاليد وأشكال التعبير الشفهي كالحكواتي والزجل...

هذا التراث هو استمرار للفولكلور الشعبي كالحكايات الشعبية، والأشعار والقصائد المتغنى بها، وقصص الجن الشعبية، والقصص البطولية، والأساطير، ويشتمل على الفنون والحرف، وأنواع الرقص واللعب، والأغاني، والحكايات الشعرية للأطفال، والأمثال السائرة، والألغاز، والمفاهيم الخرافية، والاحتفالات والأعياد الدينية. وهذا الشق من التراث لا يقل أهمية عن التراث الثقافي والطبيعي، فهو يُخلد ذاكرة الوطن وهويته، لأنه يرتبط بالمأثورات الشعبية والمعارف، والممارسات المتعلقة بالطبيعة والكون، وكذلك المهارات المرتبطة بالفنون والحرف التقليدية وفنون الأداء. وبهذا فإن مصطلح «التراث الثقافي» ليس قاصراً على المعالم التاريخية الأثرية والتحف الفنية، بل يشمل التقاليد الشفوية، والممارسات الاجتماعية، والمعارف والمهارات الحرفية التقليدية، وكذلك الأكلات الشعبية، والوصفات التي تعود إلى عصور قديمة، فالتراث غير المادي، شأن الثقافة، يتغير ويتطور ويزداد ثراءً جيلاً بعد جيل، ولكن في ظل الحداثة والعولمة باتت كثير من أشكال التعبير ومظاهر التراث الثقافي غير المادي مهددة بالاندثار، وأصبحنا بحاجة لاتخاذ تدابير من أجل أن يظل هذا التراث جزءاً لا يتجزأ من

الثقافة الشعبية والهوية الوطنية، فنحن بحاجة لمحاولات جادة لإحياء وتطوير التراث ليصبح في متناول الجيل الجديد، ويغدو منبعاً ثرياً يُسهم في تحقيق الثقافة والقومية العربية والهوية الإسلامية.

وتبعاً للتقسيم الجغرافي والديمقراطي لسورية فإنه ينتج اراث ثقافي مشترك ولكن كل منطقة تعطيه سماتها الخاصة، فكل فرد من هؤلاء يتميز عن غيره بمقوماته الثقافية من عادات وتقاليد وفنون وأزياء وأعراف وسلوكيات وأنماط وسمات تعبر عن خصوصياته الواجب احترامها، فعلى الرغم من مشتركهم الثقافي الواحد، إلا أنهم يختلفون عن بعضهم في الكثير من حيث البناء والممارسة الثقافية، في الألوان، والأزياء، والأنماط والسمات والأطعمة والأشربة والعادات والموروثات، والتي تبدو للملاحظ المتتبع، في الأفراح والأعراس والمناسبات الدينية والاجتماعية والتاريخية وغيرها.

تعتبر المخلفات الأثرية التي خلفها الإنسان المصدر الوحيد الذي يمكن اللجوء إليه لدراسة مختلف الحضارات الإنسانية والتي من خلالها نستطيع أن نفهم النمط المعيشي والفكري والعقائدي لكل الأجيال القديمة ولذا وجب المحافظة عليها وذلك من أجل الاستفادة منها كمرجع حضاري وثقافي، وإن الناظر في التراث الثقافي بشكل عام والتراث العمراني بشكل خاص يرى سوء المعاملة وعدم الاكتراث بأهميته الثقافية والحضارية، وما يهدده من أخطار طبيعية وإنسانية في غياب سياسة وطنية واضحة المعالم لتثمين وترقية التراث العمراني ببلادنا في الوقت الراهن، كالترميم والصيانة المستمرة، وإعادة تأهيل العقارات والمعالم الأثرية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة ومتابعتها بالبحث والدراسة وما إلى ذلك، والتي هي في واقع الأمر إجراءات وقائية تهدف إلى تخليد الأثر وتوريثه بالصورة التي يليق بها ومن هنا أردنا أن نركز على عنصرين أساسيين نراهما قد أهملتا، وهما المحافظة والتهيئة يختلف العمل في صيانة وترميم المباني التاريخية تبعاً لإمكانات البلدان المالية والثقافية ونظرتها إلى التراث بكافة جوانبه فهناك من يرى ضرورة صيانة ذلك التراث تعبيراً عن الاحترام للماضي ومواصلة الحوار معه لأن في ذلك ربطاً للماضي بالحاضر وتطلعاً إلى مستقبل أفضل واستغلال التراث في الجانب الثقافي والسياحي والاقتصادي والسياسي باعتباره مبعث فخر الأمم واعتزازها ودليلاً على عراققتها وأصالتها وهناك من ينظر إلى التراث بنظرة سلبية ويرى فيه دلالة عن تخلف الماضي والتخلص منه، وقد خلفت الأزمة السورية كثيراً من التخريب المتعمد لطمس الهوية والثقافة السورية لازلنا نتحسر عليها بسبب ضياع كثير من الدلائل والمعطيات التاريخية. وبذلك نحتاج إلى سياسة فرض أساليب المحافظة التي تحتوي على مفهوم الحماية والصيانة وهذا من أجل الحد من التجاوزات التي تعرضت لها المواقع الأثرية والمعالم التاريخية وعليه يجب ترقيتها والحفاظ عليها باعتبار أن لها ارتباطاً كبيراً بماضي الشعوب والأمم من حيث قيمتها الفنية والمعمارية، استناداً لمدلولها الثقافي واشعاعها الحضاري ومن أجل المحافظة على التراث ظهرت عدة جمعيات ومنظمات تسعى كلها للحفاظ على التراث الأثري ويعتبرون أن التراث الإنساني هو مسؤولية مشتركة من الضروري الاتفاق على مبادئ مشتركة لحماية وترميم المباني القديمة وتهيئة المباني القديمة وتهيئة المواقع على أن تكون كل دولة مسؤولة عن تطبيق الخطة ضمن ثقافتها وتقاليدها الخاصة.

ومن أجل حماية ثقافية وتراثية مستقبلية فإن القيمة الاقتصادية للتراث المادي ذات أهمية من حيث أنها تولد كل أشكال الاستعمال (التعدي) بما في ذلك السياحة، وبالتالي فإن المشكلة لا تكمن فقط في الحاجة إلى زيادة عدد الزيارات إلى هذه المواقع التراثية ولكن أيضاً في كيفية إعادة توزيع الموارد الناتجة عن هذا النشاط خاصة بالنسبة لملاك هذا التراث وكيفية استعمال جزء من هذا المردود في أعمال الحفاظ ومجال التوعية بقيمة هذا التراث والحاجة إلى استغلال وحفاظ مستدامين،

نتجت هذه النظرة المستقبلية عن مبدأ يعتبر الحفاظ الجيد وتقديم التراث في أحسن صورة يولد نتائج غير مباشرة لصالح المجتمع والاقتصاد المحيطين بالمواقع التراثية إذ أن موقعا مشهوراً ينمي شهرته مع القيمة التجارية للمنتج المحلي الناتجة عن شهرة المواقع.

النتائج:

من خلال دراسة موضوع التراث الثقافي كمدخل لتطوير السياحة الثقافية في سورية توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج من أهمها:

1. يتضح مما سبق ذكره أن للموروث الثقافي دوراً مهماً في تطوير السياحة الثقافية، وهذا من خلال ما يوفره الموروث الثقافي، باعتباره من أهم عناصر الجذب السياحي.
2. السياحة الثقافية تعتمد بالدرجة الأولى على مكونات التراث الثقافي بشقيه المادي وغير المادي، ولقد برزت حالياً كأحد أهم عناصر السياسات السياحية.
3. تعتمد السياحة الثقافية على زيارة السياح للمواقع الأثرية والمعالم التاريخية والمتاحف وفي نفس الوقت فإن للسياحة الثقافية دور فعال في الحفاظ على الموروث الثقافي وصيانته وهذا يتجلى من خلال عائداتها التي تستعمل في ترميم المباني والمعالم التاريخية.
4. بالإضافة إلى إسهام السياحة الثقافية في تشجيع المحافظة على التراث الثقافي وهذا من خلال رفع الوعي الثقافي لدى المواطنين بالإضافة إلى توفير التمويل اللازم للحفاظ على تراث المباني والمواقع الأثرية والتاريخية.
5. المتاحف تلعب دوراً هاماً في الحفاظ على هذا التراث من خلال حمايته وترميمه كما تشكل ذاكرة حية للشعوب عن تاريخها الحضاري.
6. إن استثمار المعالم التاريخية ثقافياً يساهم في تحقيق العديد من الفوائد الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، البيئية والسياحية وغيرها.
7. يعتبر الاستثمار الثقافي للمعالم التاريخية من الأساليب الناجحة لاستثمار هذه المعالم وذلك لدور هذه المراكز بالارتقاء الثقافي والاجتماعي والفني لرواد هذه المعالم.

المقترحات:

من خلال هذه الدراسة خرجنا بجملة من المقترحات نذكر منها:

1. العمل على توجيه أفراد المجتمع للتعرف على تراثهم الثقافي وتوعيتهم بأهميته بهدف العمل على الاستثمار في السياحة الثقافية.
2. احداث معاهد وجامعات للحفاظ على التراث الثقافي وحمايته وتفعيل دورها.
3. التركيز على تنمية التراث الثقافي والطبيعي والفعاليات الثقافية لأنها من أهم معالم الجذب السياحي.
4. تدعيم وسائل المحافظة على التراث الثقافي من خلال وضع برنامج وطني للنهوض بالسياحة الثقافية وإعداد خارطة للسياحة الثقافية والطبيعية لسورية والاستثمار في هذا التراث وتسويقه.

5. تفعيل مشاركة المجتمعات المحلية في تطوير وتنظيم وإدارة العملية السياحية الثقافية.
6. عند الحاجة لإضافة أو الغاء بعض العناصر في المعالم التاريخية لضرورة الاستثمار الوظيفي يجب أن يراعى أن لا تشوه هذه الأعمال المبنى أو تغير ملامحه
7. بالرغم من محاولات الدولة لتقديم الدعم والعمل على الحفاظ على الموروث الثقافي لكن يجب العمل على توفير اليد العاملة الخبيرة والخطط الاستراتيجية الفعالة للنهوض بواقع السياحة الثقافية وهذا سيساهم في الحفاظ على الموروث الثقافي.
8. العمل على زيادة استثمار المعالم التاريخية وتوظيفها ثقافياً مما يساهم في تطوير السياحة الثقافية.
9. تشجيع المستثمرين والشركات الخاصة على تنفيذ مشروعات الاستثمار الثقافي للمعالم التاريخية وذلك بتقديم التسهيلات والحوافز الممكنة كما في التوظيف السياحي والتجاري.

المراجع References:

- 1- اتفاقية لاهي لحماية الممتلكات الثقافية في حالة نزاع مسلح. (1954). مكتبة حقوق الإنسان. جامعة منيسوتا.
- 2- أحمد، أديب أحمد. (2005). تحليل الأنشطة السياحية في سورية باستخدام النماذج القياسية (دراسة ميدانية). رسالة ماجستير في الإحصاء والبرمجة. قسم الإحصاء والبرمجة. كلية الاقتصاد. جامعة تشرين. اللاذقية: سورية. 31.
- 3- الأمانة السورية للتنمية. (2014). التراث الثقافي اللامادي السوري. دمشق: سورية. دار البعث.
- 4- التراث المتوسطي. مشروع للمستقبل التنمية السياحية مستقبل التراث الثقافي. برنامج ممول من الإتحاد الأوروبي.
- 5- القاموس العلمي الإنساني. Ar.guide-humanitarian-law.org.
- 6- الموقع الرسمي للجنة الدولية للصليب الأحمر <https://www.icrc.org/ar/resources/documents/treaty/hague>
- 7- النحاس، نهى. (2018). ورقة سياسات الآثار والسياحة وواقع الحال في محافظة مآدبة. مؤسسة فريديش ايبيرت. مكتب الاردن و العراق. ص15.
- 8- أونيس، فاطمة الزهراء. (2016). اشكالية التسويق السياحي في الجنوب. رسالة ماجستير في العلوم التجارية. كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير. جامعة وهران. ص19.
- 9- ايسيكو. استراتيجية تنمية السياحة الثقافية في العالم الإسلامي. مقال منشور على موقع المنظمة الاسلامية للتربية والثقافة والعلوم. ص11.
- 10- بختي، لورتان. (2013). طرق المحافظة والتهيئة للمواقع والمعالم الأثرية. مجلة منبر التراث الأثري. عدد:2. مخبر التراث الأثري وتثمينه. جامعة تلمسان.
- 11- بهنسي، عفيف. (2014). التراث الأثري السوري. وزارة الثقافة: دمشق. منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب.
- 12- تقرير الهيئة العليا للسياحة. استراتيجية تطوير قطاع الآثار والمتاحف. السعودية .
- 13- خروف، منير. وفريحة، ليندة. (2016). المتاحف في الجزائر ودورها في السياحة. http://fsecg.univ-guelma.dz ، ص 8.
- 14- رواشدة، اكرم عاطف. (2014) دور المتاحف الأثرية الاردنية في جذب السياحة. مجلة دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية. مج: 41. عدد: 2. الاردن. جامعة اليرموك. ص576.
- 15- زين العابدين، محمود. (2010) تقويم تأهيل بعض المعالم التاريخية العثمانية في سورية بوظائف ثقافية-حالة التوظيف المتحف دراسة مقارنة، أطروحة ماجستير، كلية الهندسة المعمارية-جامعة حلب.
- 16- طالب، محمد الامين وليد. (2013). السياحة الصحراوية في الجزائر (المقومات المعوقات والآفاق). مجلة الباحث الاقتصادي. عدد: 1. جامعة أم البواقي. ص 301.

- 17- عوينان، عبد القادر.(2013). السياحة في الجزائر الامكانيات والمعوقات في ظل الاستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية. اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية. جامعة الجزائر. ص23.
- 18- معتوق، جمال. (2007). التراث وكيفية الاستعانة به من أجل بناء سوسيولوجية مغاربية. مجلة العلوم الاجتماعية. عدد: 1. جامعة عمار ثلجي الاغواط. ص18.
- 19- نبيل، بوفليح، ومحمد، تقروت. (2010). دراسة مقارنة لواقع قطاع السياحة في دول شمال افريقيا. الملتقى الوطني الاول حول السياحة في الجزائر. المركز الجامعي البويرة. الجزائر . ص4.
- 20- ياغي، غزوان. (2018). الهوية والتراث الثقافي المادي في سورية. دمشق: سورية. مركز دمشق للأبحاث والدراسات. 12.

21- Steele,James-MUSEUM BUILDERS, Laura Hourston, Wiley-Academy builders series-Wiley.1994- p 21

22- Convention on the Means of Prohibiting and Preventing the Illicit Import, Export and Transfer of Ownership of Cultural Property 1970 , <http://portal.unesco.org/en/ev.php>.